الباب الرابع

أسباب تخلف البحث العلمى العربى

obeikandl.com

obeikandl.com

أن أسباب تخلف البحث العلمي وتدهوره جزء من تخلف الحياة العامة التي يعكسها تخلف البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفكرية وينعكس بدوره على تخلف منظومة التربية والتعليم التي يرتبط بها العلم والبحث العلمي والقناعة به كمنهج للحياة وحل المشكلات وتتضح ابرز أسباب ملامح ضعف البحث العلمي وكفاءته فيما يأتي:

ـ حالة الفقر العامة في أغلب المجتمعات العربية، فالفقر بطبيعته التي تجبر الإنسان على التفكير فى لقمة العيش فقط، فهي تحصره في ضيق الأفق والتقليل من مساحات الإبداع والحد من استثمار القدرات العقلية.

ـ هيمنة الفكر السياسي في الحياة العامة والذي يرفض جميع أشكال التطور والتقدم العلمي والتكنولوجي،ويتشبث بالماضي لإيجاد الحلول لمشكلات الحاضر،ويرفض ممارسة النقد والنقد الذاتي لفكره وممارساته ، فيعتبر ما عنده صالح لكل الأزمان والأمكنة، وبالتالي يشل قدرة العقل على التواصل مع معطيات الحضارة العالمية.

ـ الاستبداد السياسي المتمثل بفقدان حرية الرأي وغياب الديمقراطية في كل مفاصل الحياة، ابتداء من السلوكيات الفردية والمؤسساتية صعودا إلى قمة النظم السياسية، التي تحاصر الحريات الفردية اللازمة لتطوير شخصية الفرد وعطائه، وتحول الكيان الاجتماعي إلى كتلة هامدة عديمة

التمايز والفاعلية، تجيشها متى ما تشاء وتخرسها عند الحاجة وتساوي أفرادها هلاكاً، حيث أن التمايز الفعال بين الأفراد في القابليات والقدرات هو احد حقائق الوجود الإنساني وصيرورته.

- ويرتبط بالعوامل المذكورة غياب ثقافة أهمية البحث العلمي والاكتشافات العلمية والرغبة في الإبداع والاختراع في الوعي والتفاعل الاجتماعيين، وبالتالي يغيب التفكير والتشجيع والدعم عن المسار البحثي والعلمي وعن العلماء والباحثين والمكتشفين في المجتمع، وترتبط جذور ذلك أصلا في غياب القيمة البحثية في مناهج التعليم بمراحله المختلفة والقائمة أصلا على الحفظ والتلقين والاستذكار التقليدي، وهذا النظام التعليمي التلقيني لا يحتاج إلى كفاءات عالية ولا إلى مستلزمات تقيم متطور لقياس مهارات الطلاب في الفهم والتفكير وحل المشكلات، إلى جانب كونه نظام يدفع إلى الكسل والاتكالية والخمول العقلي، ولا يستثير في الطالب فكرا أو تساؤلا بل يقتل فيه ملكة التفكير، وتنتفي في هكذا نظم تعليمية القدرة على صناعة الباحثين في الخطط التعليمية عبر التراكم المعرفي في مراحل التعليم المختلفة.

- ضعف البنية التحتية للأبحاث النظرية والتطبيقية من مختبرات وأجهزة ومكتبات علمية، فالمختبرات وأجهزتها وصيانتها ونقص المواد الأساسية لها بمختلف التخصصات ونقص الكادر الفني ذات الصلة بذلك

هو سمة بارزة لأغلب ما تعانيه الجامعات العربية وتشكو منه، إلى جانب ضعف قاعدة المعلومات الحديثة، سواء من مطبوعات ودوريات علمية عالمية أو غياب المكتبات الرقمية أو الالكترونية وقواعد البيانات البحثية وغبرها من أدوات التعليم الالكتروني للتواصل مع العالم البحثي.

ولا نتعجب من كل هذا ولتلك الأسباب حصراً عدم تبوء الجامعات العربية لمكانتها العلمية بين الجامعات العالمية رغم الجهود المبذولة من قبل مختلف الجامعات العربية، فالطموح لتبوء مكانة لائقة في وسط الجامعات العالمية شيء ويبقى طموح مجرد، وفهم أسباب التخلف العلمي والقدرة على تجاوزه شيء آخر .

ـ ضعف البنية التحتية للأبحاث النظرية والتطبيقية من مختبرات وأجهزة ومكتبات علمية، فالمختبرات وأجهزتها وصيانتها ونقص المواد الأساسية لها بمختلف التخصصات ونقص الكادر الفني ذا الصلة بذلك هو سمة بارزة لأغلب ما تعانيه الجامعات العربية وتشكو منه، إلى جانب ضعف قاعدة المعلومات الحديثة، سواء من مطبوعات ودوريات علمية عالمية أو غياب المكتبات الرقمية أو الالكترونية وقواعد بيانات البحث وغبرها من أدوات التعليم الالكتروني للتواصل مع العالم الباحث.

هذا عن الأسباب ويمكن أن نرى بوضوح بعض صور تخلف البحث العلمى العربى تتجلى فى :

هروب النخب العلمية هجرة العقول

يستخدم الكتّاب والباحثون مصطلحات عدة للتعبير عن ظاهرة هروب النخب العلمية،فيقولون:هجرة الأدمغة،وهجرة الكفاءات، ونزيف العقول ،وإهدار الطاقات،وهجرة العلماء، وغير ذلك من المصطلحات التي تعبر عن موقف مسبق من الظاهرة، وكلها تعاريف متداولة لنعت ظاهرة ما يوصف من طرف الكثير، الخبير وغير الخبير، بهروب النخب، وانتقالها من بلدها الأصل لظروف وأسباب شتى سنتطرق لأهمها للعمل مدة طويلة أو البقاء في بلدان أخرى وهذه المصطلحات بشكل عام ظهرت في الستينات وكان يقصد بها هجرة الأوروبيين ذوي الكفاءات العالية إلى الولايات المتحدة الأمريكية ومنذ ذلك الوقت ، اتسعت هذه الظاهرة في أغلب مناطق العالم ، وفقد نتيجتها الاتحاد السوفييتي سابقاً ٤٥٠٠٠٠ باحثاً، كان ٥٠% منهم من الفاعلين الحقيقيين الذين شهدوا انهيار جدار برلين وتتكرر ظاهر مشابهة في أغلب الدول النامية التي تتمتع بنظام دراسي جيد وكان أول من استعمل لفظ هجرة العقول أونزيف الأدمغة وزير العلم البريطاني الأسبق اللورد هيلشام عام ١٩٦٣م عندما قال : إن الولايات المتحدة تعيش على حساب عقول أناس آخرين، وكان

يعبر عن هجرة الكفاءات التي سببت لبريطانيا مشاكل اقتصادية صعبة ابتداء من الستينيات.

وأسباب هروب النخب العلمية فسرت بمدرستين :

-مدرسة فردية: تعالج أسباب الهروب من منظور فردي يتعلق بشروط العمل وامتيازاته وحقوقه.

- مدرسة يمكن اعتبارها ظاهرة دولية، وترتبط بتدهور الحياة المدنية، أي تدني الأحوال السياسية والقانونية وتردي الخدمات وأحوال المعيشة وكثير من المراقبين يعتبرون الفقر من أهم الأسباب التي أدت وتؤدى إلى مزيد من هروب النخب العلمية خارج حدود المجتمعات العربية إلى بلدان الغرب وأوروبا وهو ينصرف أيضا على فقر الإمكانات والقدرات ونقص الخدمات الأساسية، وانخفاض مستوى المعيشة ونوعية الحياة والبطالة والتهميش وضعف أو انعدام فرص الحراك الاجتماعي، إضافة للاضطهاد وعدم الاستقرار السياسي لأسباب أيديولوجية أو عرقية أو ثقافية، والتعرض لأشكال القهر بدءاً بالحرمان من الحقوق السياسية وعلى الجملة يمكن تقسيم أسباب هروب النخب إلى : أسباب سياسية - أسباب اقتصادية - أسباب اجتماعية - أسباب علمية و ثقافية- أسباب شخصية

أولاً: الأسباب السياسية لهروب النخب العلمية:

١ ـ عدم الاستقرار السياسي :فتعيش البلاد العربية مخاضاً عسيراً في الوقت الراهن بسبب محاولة فرض نظام العولمة الجديد، الذي في ظاهره الرحمة وفي باطنه العذاب، ويحمل من الشرور أضعاف ما يحمل من الخير لشعوب العالم العربي،أضف لذلك التحدي الصهيوني للأمة الإسلامية ، وزرع إسرائيل في قلب الوطن العربي وعدم حسم هذا الصراع .

٢ـ أسلوب الفئة الحاكمة ورؤساء المؤسسات والمدراء في الدولة الواحدة التي ترى أن على العلماء والمثقفين التضحية والقبول بمستوى معيشة منخفض في سبيل الدفاع عن الوطن وحمايته، في الوقت الذي نرى فيه أن هذه القيادات لا تحرم نفسها من شيء وليس لها خطط استراتيجية واضحة وأهداف محددة و سلم للأولويات كما ترى هذه الفئة أن العلماء والمثقفين يحملون أفكاراً غريبة عن مجتمع تقليدي.

٣ ـالنخب والكفاءات العلمية غير مرغوبة في مجتمعها :يعاني أهل العلم والمعرفة الكثير من نبذ المجتمع لهم، ويعتقد الكثير من أفراد المجتمع أن هؤلاء يحملون بذور الشر لأمتهم وأنهم أصبحوا فاسدين وعلى المجتمع حماية نفسه منهم، بالإضافة لذلك يشعر هؤلاء بالغبن في

كل شيء بدءاً من وضعهم في المراكز التي لا تناسبهم إلى الوضع الاجتماعي والاقتصادي السيئ، إلى ابتعاد المجتمع عن تقبل آرائهم إلخ.

٤ ـ انتشار الرشوة و الفساد والمحسوبية :ينتشر حالياً بشكل كبير الفساد والرشوة والمحسوبية في أكثر أماكن العمل، ولازال المجتمع العربي حالياً مجتمعاً قبلياً وعائلياً لا تهمه المصلحة العامة بقدر ما يهمه تسليم المناصب للمقربين وعدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، مما يخلق لدى العلماء و المثقفين والشباب، شعوراً بالرفض وعدم القبول .

٥ ـ ضعف الحريات العامة :نتيجة عدم الاستقرار السياسي في أكثر المجتمعات العربية، الخوف من الرأي الآخر، فإن الحريات في أكثر هذه الدول محدودة ويصعب على كثير من المثقفين والعلماء خاصة الشباب المتحمس منهم إبداء آرائهم أو الجهر بها، مما يجعلهم من الفئات المنبوذة غير المرغوب في وجودها، حتى أن بعض الدول العربية تسهل لهم فتح أبواب الهجرة، أضف لذلك، عدم توفر المناخ العلمي إذ يحظر على أستاذ الجامعة الالتقاء بأستاذ أجنبي إلا بعد تصريح من مكتب الأمن أو أن يشارك في أي مؤتمر علمي إلا بإذن من وزارة الداخلية .

ثانياً: الأسباب الاقتصادية :

١ انخفاض مستوى معيشة النخب العلمية :إن مستوى الدخل للباحثين والكفاءات العلمية هو بوجه عام منخفض ودون مستوى دخل رجال الأعمال والتجار وأصحاب المهن والفنانين وغيرهم حتى أنه أقل بكثير من دخل البيروقراطيين المتربعين على عرش المؤسسات العلمية والإنتاجية والاجتماعية.

٢ -عدم الاستقرار الوظيفي:غالباً ما يوضع رجل العلم خاصة العائد من دول أجنبية في مكان لا يناسب اختصاصه، بالإضافة لذلك فهو عرضة في أي وقت لسحب منصبه إلى غيره وقد لا يكون البديل كفؤاً مثله بالإضافة إلى ذلك يجد أن الخبير الأجنبي يأخذ موقعاً متقدماً أكثر منه ودخلاً مرتفعاً يزيد عن دخله عدة مرات.

٣ البيروقراطية والروتين والمركزية الشديدة: تُعاني المجتمعات العربية من مشكلة الجهاز الإداري التقليدي المتخلف عن عصره، وبالتالي لا يقدر أهمية العلماء والشباب في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وغالباً ما يرى البيروقراطي أن رأيه هو الوحيد السديد وبالتالي لا يتحاور مع الآخرين ولا يأخذ بآرائهم أضف لذلك أن الكثير من العلماء يجدون صعوبات جمة في الوصول إلى احتياجاتهم العلمية بسبب الروتين والمركزية الشديدة .

ثالثاً: الأسباب الاجتماعية : تلعب الأوضاع الاجتماعية دوراً مهماً وبارزاً في حياة الباحثين خاصة العائدين من دول أجنبية، حيث يعتاد هؤلاء على الحياة الغربية واحترام كرامة الإنسان، والدولة الأجنبية تخضع بكاملها إلى النظام والانضباط في العمل والحياة، بينما يجد في وطنه الأصلي العادات البالية والتقاليد المتحجرة والفوضى العارمة في كل شيء، و عدم صيانة كرامة الإنسان، وصعوبة الزواج وتأسيس عائلة، والشروط التعجيزية التي توضع أمام زواجه، وعدم تقدير المجتمع لأهميته أو لإنجازاته، فيجد نفسه أنه أصبح غريباً في وطنه والدولة التي درس فيها هي أقرب لأن تكون وطناً مناسباً له أضف لذلك انتشار البطالة في وطنه حتى بين العلماء وعليه الانتظار طويلاً للحصول على وظيفة مناسبة مما يجعله يفكر جدياً فى الهجرة أو الهروب من الوطن ، ويرى الدكتور أحمد المجدوب أستاذ علم الاجتماع بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة أن ظاهرة أعداء النجاح متفشية بشكل واضح فى مصر والعالم العربي، إذ باتت مرض اجتماعي أدى إلى محاربة الكفاءات وتعطيلهم عن تحقيق نجاحاتهم داخل الوطن .

رابعاً: الأسباب العلمية والثقافية.

١ ـ وجود علاقات قوية مع الدول الغربية .

٢ ـ ضعف الاهتمام بالبحث العلمي.

خامساً : الأسباب الشخصية : ومن أهم الأسباب الشخصية لهروب النخب العلمية ما يلي :

١ ضعف بعض الباحثين وانعدام الثقة لديهم فى إمكانية إفادة أوطانهم الأصلية.

٢ التعود على أسلوب الحياة في البلاد التي درسوا فيها.

٣ الظروف العائلية التي تطرأ على الباحث في المهجر و بخاصة إذا تزوج أجنبية .

٤ يرتبط طول زمن الهجرة بسن الطالب الذاهب للدراسة في الخارج، و قد تبين أن السن المبكرة ١٨ – ٢٠ سنة تؤدي غالباً إلى عدم عودة الطالب إلى وطنه الأصلي.

٥ مدة الدراسة في الخارج: لقد أشارت الكثير من الدراسات بأن الطالب الذي يمضي أكثر من ثلاث سنوات دراسة في الخارج عرضة لعدم عودته لوطنه أكثر من غيره.

٦ إذا لم يكن الطالب قد أنهى خدمته العسكرية، فإنه يخاف أن يضيع جزءاً من حياته في الخدمة العسكرية التي تكون عادةً طويلة.

٧ كلما ازداد ارتباط الطلاب باختصاصهم قل اهتمامهم بعودتهم إلى وطنهم غالباً

٨ -ضعف الاتصال بين الطلاب و سفاراتهم في الخارج التي لا توضح لهم تطور بلادهم و تأمين فرص عمل لهم و لا تكون وسيلة فعالة لربط الطالب ببلده.

٩- اعتناق الطالب لمبدأ سياسي مخالف لبلده يجعله يخاف من العودة، كما أن الطالب الذي يعتنق مبدءاً سياسياً مخالفاً للدولة التي يدرس فيها غالباً ما يؤدي إلى عودته إلى وطنه.

١٠ - تغلب الأنانية وحب الذات على بعض الطلاب يجعلهم يختارون الطريق الأقصر والأكثر نفعاً مادياً ومعنوياً.

١١.ضعف تربية وتعويد الطالب في بلده وعدم القدرة على جعله مرتبطاً في بلده تحت أية ظروف كانت والعودة إلى وطنه مهما كانت الأوضاع مغرية في الخارج.

<u>عدم وجود استراتيجية</u>

من أسباب ضآلة حجم الإنفاق على البحث العلمي افتقار أغلب المؤسسات العلمية والجامعات العربية إلى أجهزة متخصصة بتسويق الأبحاث ونتائجها وفق خطة اقتصادية إلى الجهات المستفيدة مما يدل

على ضعف التنسيق بين مراكز البحوث والقطاع الخاص كذلك غياب المؤسسات الاستشارية المختصة بتوظيف نتائج البحث العلمي وتمويله من أجل تحويل تلك النتائج إلى مشروعات اقتصادية مربحة إضافة إلى ضعف القطاعات الاقتصادية المنتجة واعتمادها على شراء المعرفة

غياب التعاون والتنسيق

أشارت بعض الدراسات إلى أن المؤسسات البحثية العربية تعاني من مشكلات عديدة من بينها انفصام الصلة بين الجامعات وحقل الإنتاج، وابتعاد الجامعات عن إجراء البحوث المساهمة في حل المشكلات الوطنية، إضافة إلى عدم مشاركة المؤسسات الكبرى والشركات والأثرياء من الأفراد في نفقات البحث العلمي .

فمراكز البحوث والجامعات العربية تعاني من انفصال شبه كامل بينها وبين المجالات التطبيقية خارج أسوارها أو معاملها، فالبحوث التي تجري بين جدرانها من جانب أساتذتها إنما هي بحوث فردية لأساتذة يحاولون الإنتاج العلمي بغية الترقي، أو النشر، أو السمعة! وهي بحوث أضعف من أن تحل مشكلات المجتمع أو تعمل على تقدمه

ندرة الباحثين

إن أنشطة البحث العلمي التي تجري في إطار المراكز والجامعات العربية من أضعف الأنشطة البحثية في العالم، بسبب قلة عدد الباحثين والمختصين، وندرة تكوين فرق بحثية متكاملة، وانشعال عدد كبير من أعضاء هيئة التدريس في العمل الإضافي وكذلك استحواذ الميزانيات الإدارية على النصيب الأوفر من المخصصات الجامعية .

انخفاض معدل الإنتاج العلمي

أظهرت دراسة أن ما ينشر سنويًا من البحوث في الوطن العربي لا يتعدى ١٥ ألف بحث ولما كان عدد أعضاء هيئة التدريس نحو ٥٥ ألفًا، فإن معدل الإنتاجية هو في حدود ٠٣ وهو وضع يرثى له من حيث الإمكانات العلمية والتكنولوجية في مجال الإنتاجية العربية، إذ يبلغ ١٠٪ من معدلات الإنتاجية في الدول المتقدمة.

وهذا من الأمور التي تجعل من الحكومات العربية غير مهتمة بدعم البحث العلمي بالشكل اللائق، ولعلك تسمع بعض المسؤولين يبررون إخفاقهم في دعم البحث العلمي بقلة إنتاج الباحثين، وضعف همتهم العلمية .

نظرة المجتمع

ينظر المجتمع العربي الحالي نظرة لا تليق بالبحث العلمي من حيث أولويته على كثير من الأنشطة والمجالات، وربما يتعلق ذلك بالتنشئة الاجتاعية التي أكسبت الجماهير العربية الحالية هذه النظرة السالبة نحو البحث العلمي، وأصبح الناس غير مدركين لخطورة تدهور البحث العلمي العربي، وتأخره عن ركب الحضارة والمجتمعات في الدول المتقدمة تدعم المؤسسات البحثية ماديًا ومعنويًا، ولا يمكن أن تبخل عليها بالمال أو الإمكانات، أو حتى الدعم اللفظي، حتى إنه في كثير من الأحيان تنظم المسيرات والتجمعات مطالبة الحكومة بالإنفاق بسخاء لإجراء المزيد من البحوث العلمية في مجالات التنمية التي ينشدها الوطن.

انعدام سياسة عربية علمية وتكنولوجية واضحة المعالم:

تفتقر البلدان العربية بصورة عامة، إلى سياسة علمية وتكنولوجية محددة المعالم والأهداف والوسائل وليس لديها ما يسمى بصناعة المعلومات،ولا توجد شبكات للمعلومات وأجهزة للتنسيق بين المؤسسات ومراكز البحوث،وليست هناك صناديق متخصصة لتمويل الأبحاث والتطوير فقد ذكر أحمد زويل في كتابه عصر العلم، أن نسبة الأوراق العلمية المقدمة من الجامعات العربية لا تتعدى ٣ بالمائة من مجموع الأبحاث المحكمة التي تقدمها جامعات العالم فوفقاً لإحصائيات ٢٠٠٧

فإن عدد الأبحاث المنشورة عالمياً بلغت ١١٤٨٦١٢ بحثاً في حين لم يصل عدد الأبحات المنشورة في الدول العربية ١٥ ألف بحثاً أي بنسبة ١٣% من معدلات الإنتاح العالمي وما يتعلق بحجم الإنفاق على البحث العلمي ينفق العالم سنوياً حوالي ٢١% من دخله الوطني على البحث العلمي أي ٥٣٦ مليار دولار، وإنفاق الولايات المتحدة وأوروبا يشكل ٧٥% من الإنفاق العالمي حيث يصل إلى ٤١٧ مليار دولار، وإنفاق الولايات المتحدة وحدها ١٦٨ مليار دولار أي ٢٤% من اجمالي الإنفاق العالمي.

- عدد العاملين في مؤسسات ومراكز الأبحاث فى العالم ٣٤ مليون باحث أي بمعدل ١٣٠٠ باحث لكل مليون ، وعدد الباحثين في ٧دول متقدمة يصل إلى ٢مليون و٢٦٥ الف باحث وهو يشكل ٦٦% من عدد الباحثين كذلك ٥٤% من الطلبة العرب الذين يدرسون في الخارج لا يعودون إلى بلادهم، و٣٤% من الأطباء المتميزين في بريطانيا من الجامعات العربية، فمصر وحدها قدمت في السنوات الأخيرة ٦٠% من العلماء العرب في الولايات المتحدة الأمريكية، كما شهد العراق هجرة حوالي ٧٣٠٠ عالم تركوا بلادهم بسبب الأحوال السياسية والأمنية أما نسبة ما يخصص الموازنات العامة للبحث العلمي يصل بالولايات المتحدة الامريكية إلى ٢٩% وإسرائيل ٢٧% وعربيا ٠٢% وتعتبر

إسرائيل من أكثر الدول اهتماماً بالبحث والمعرفة حيث حصل ١١عالم إسرائيلي على جائزة نوبل وتنفق سنوياً ١٠مليارات دولا ر وتبلغ مساهمتها ١٠% من ناتجها المحلي الإجمالي الذي يزيد عن ٢٠٠مليار دولار

ضعف تمويل البحث العلمي بالعالم العربي:

يعد القطاع الحكومي الممول الرئيس لنظم البحث العلمي في الدول العربية، حيث يبلغ حوالي ٨٠٪ من مجموع التمويل المخصص للبحوث والتطوير مقارنة بـ٣٪ للقطاع الخاص ، و٧٪ من مصادرمختلفة على عكس الدول المتقدمة وإسرائيل حيث تتراوح حصة القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي في اليابان ما بين ٧٠٪ ، و٥٢٪ في إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية .

وتؤكد إحصائيات اليونسكو لعام ١٩٩٩م ، أن نسبة الإنفاق على البحث العلمي في مصركانت ٠٤ ٪ ، وفي الأردن ٠٣٣٪، وفي المغرب ٠٢٪ ، وفي كل من سوريا ولبنان وتونس والسعودية ٠١٪ من إجمالي الناتج القومي أما إحصائيات سنة ٢٠٠٤م ، لنفس المنظمة العالمية تشير إلى أن الدول العربية مجتمعة قد خصصت للبحث العلمي ما يعادل ١٧ مليار دولار فقط ، أي ما نسبته ٠٣٪ من الناتج القومي الإجمالي اما بالنسبة لاسرائيل فان المؤسسات العلمية اليهودية قامت في فلسطين قبل

قيام الكيان الصهيوني ، فقد انشئ معهد اسرائيل للتكنولوجيا في فبرايرعام ١٩٢٥ ، أي قبل ٢٣ سنة من اعلان الدولة التي كان أول رئيس لها عالم بارزفي الكيمياء هوحاييم وايزمان ، وكان ألبرت اينشتاين مرشحا لهذا المنصب لكنه اعتذر، ووعد بمساعدة اليهود بعلمه لا بجلوسه في منصب شرفي على قمة السلطة.

نلاحظ أن معدل إنفاق الدولة العبرية على البحث العلمي غير العسكري ضعف ما ينفق في العالم العربي ، في عام ١٩٩٩م بلغ حوالي ٩٨ مليارات ، أي ما يوازي ٢٦٪ من حجم إجمالي الناتج الوطني ، في عام ٢٠٠٤م ، وصلت نسبة الإنفاق على البحث العلمي في إسرائيل إلى ٤٧٪ من ناتجها القومي الإجمالي في عام ٢٠٠٨، بلغ حوالي ٩ مليار دولار.

البحوث العلمية فى العالم العربى غير مجدية

استطاعت الدول المتقدمة أن توجد آليات وتعتمد على وسائل تمكنها من توفير الميزانيات اللازمة للإنفاق على البحث العلمي وتنويع مصادره،إضافة إلى الإنفاق عليه بسخاء من ميزانياتها، بينما في البلدان العربية تواجه مؤسسات البحث والجامعات كثير من المعوقات والتحديات،من أهمها انخفاض مستويات التمويل، وتدني إسهام القطاع

الخاص في شؤون التعليم العالي والبحث العلمي، إذ أن نسبة تمويل البحث العلمي تكاد لا تصل إلى ١٪ في الموازنات العامة.

غياب القطاع الخاص عن المساهمة

يعد القطاع الحكومي الممول الرئيس لنظم البحث العلمي في الدول العربية، حيث يبلغ حوالي ٨٠٪ من مجموع التمويل المخصص للبحوث والتطوير مقارنة بـ ٣٪ للقطاع الخاص، و٧٪ من مصادر مختلفة عكس الدول المتقدمة وإسرائيل حيث تتراوح حصة القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي ما بين ٧٠٪ في اليابان و٥٢٪ في إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية.

وهذا الإسهام الضعيف من قبل القطاع الخاص لمؤسسات البحث يرجع إلى عدم تقدير القطاع الخاص لقيمة البحث العلمي وجدواه وعدم كفاية الميزانيات التي ترصدها المراكز والجامعات ومؤسسات المجتمع للبحث العلمي، وإلى الفساد المالي والإداري الملحوظ في الجامعات ومراكز البحوث العربية.

علماً أن القطاع الخاص عند دعمه للبحث العلمي سيكون هو أول المستفيدين من نتائجه على المدى الطويل وأمثلة ذلك كثيرة في العالم فكم من الشركات الكبرى التي تبنت ودعمت بحثاً ما في إحدى الجامعات

وعند الوصول إلى النتائج كانت هي أول المستفيدين من هذا البحث ومن ثم يعود عليها عائد مادي كبير لامتلاكها حق الاكتشاف وفي أغلب جامعات العالم أن هناك مراكز بحث يقوم على تمويلها ودعمها الشركات الكبرى أو القطاع الخاص عامة وتوصلت هذه المراكز نتيجة لهذا الدعم إلى حلول لمشكلات أو طورت اختراعًا عاد بعائد جيد على الشركات الداعمة.

obeikandl.com